رغيد الصلح

البعث

وعروبة لبنان



البعث ... وعروبة لبنان

رغيد الصلح

لبنان والوحدة العربية[1]

تضع التحليلات السياسية التقليدية للواقع اللبناني تصورا لمسألة عروبة لبنان أو مسألة علاقته مع بقية اجزاء الوطن العربي على الوجه الآتي :

ان الوحدة العربية هي مطلب اسلامي ينشده ويسعى اليه المسلمون في لبنان ، كما يسعى اليه المسلمون في الاقطار العربية الاخرى .

مقابل هذا السعي الاسلامي يقف المسيحيون في لبنان موقف المتمسك بالكيان ، الساعي دوما الى اضعاف العلاقة مع الاقطار العربية الاخرى وتمتينها مع الدول الاجنبية الاخرى الراغبة والقادرة على حماية لبنان من التيارات الوحدوية .

ولما كان المسلمون والمسيحيون متساوين تقريبا في العدد وفي التأثير السياسي ، فان استمرار الوحدة الوطنية في لبنان مرهون بتخلي المسلمين عن فرض الوحدة على لبنان وبتخلي المسيحيين عن الارتباط الحميم بتلك الدول التي تنتهج سياسة معادية للامة

---

١ ــ محاضرة ألقيت في الجامعة الامريكية في بيروت .

العربية .

ان هذه المعادلة تستهدف الوصول الى نتائج محددة سابقا في صدد الموقف اللبناني من الوحدة العربية . فالذي يأخذ بها ويرضخ لموجباتها يجد من الضروري ان توضع القضية دوما في المستودع السياسي . وتمر الايام والسنوات فتترسخ التجزئة ويستبد الهوس الاقليمي والانعزالي بالحكم اللبناني الى حد ان رئيس الوزراء – وهو الذي تصنفه المعادلة التقليدية اياها معبرا ومدافعا عن مواقف القاعدة الجماهيرية الوحدوية ومشاعرها في لبنان – يتجرأ على الطعن بوطنية الوحدويين اللبنانيين ، ويعتبر ايمانهم بالوحدة مأخذا عليهم بل تهمة ضدهم .

كل ذلك بعد ان يتقدم بمشروع قانون لتنظيم الحياة الحزبية موجه بالدرجة الاولى ضد المؤمنين بالوحدة العربية من اللبنانيين . بحيث يتضمن مشروع القانون نصوصا لا يتجرأ العدو على ادخالها في تشريعه . فيعتبر كل اتصال من قبل اي حزب لبناني بحزب او هيئة عربية اخرى مبررا كافيا لحظر نشاط هذا الحزب اللبناني .

ان التحليل التقليدي لعروبة لبنان يطمس الجوانب الرئيسية والحقيقية لهذه القضية ويطرحها في اطار مخالف كليا لجوهرها. فما هي هذه الجوانب ؟ وكيف نتصور في ضوئها مستقبل الحركة الوحدوية العربية في لبنان ؟

لا بد لنا قبل ان نعرض تحليلنا لعروبة لبنان وارتباط النضال الوطني في لبنان بقضية الوحدة العربية ، من ان نراجع بايجاز طبيعة الحركة الوحدوية وتطورها .

١ – تجتاز الاقطار العربية في سيرها نحو الوحدة ثلاث مراحل اساسية :

اولا : المرحلة الانعزالية

والقطر العربي المنعزل يتأثر بطبيعة اوضاعه الاقتصادية ،

فالانتاج الذي يحققه في المجالات المختلفة يكون محدودا وهامشيا بحيث تستطيع الاسواق المحلية استيعابه . وانتاجه غالبا ما يرتكز على مواد أولية بسيطة يمكن توفرها في القطر نفسه . ويبدو القطر العربي هنا محققا نوعا من انواع الاكتفاء الذاتي القائم طبعا على التخلف السحيق .

ثانيا : مرحلة السعي للتضامن العربي

وتتميز هذه المرحلة بتطور ملموس في اوضاع القطر الانتاجية يحقق فائضا في الانتاج يدفعه الى التفتيش عن اسواق خارجية لتصريفه ، ويفرض عليه التطور الذي حققه في الانتاج حاجة الى مواد أولية مركبة لا تتوافر كلها عنده فيبدأ في التفتيش عنها خارج القطر .

وفي هذه المرحلة تبدأ في الظهور نماذج من العلاقات «ما فوق الاقليمية والقطرية» تتفاوت في بعدها عن قطبي الوحدة والانعزال. وتندرج في نطاق هذه النماذج «جامعة الدول العربية» و«السوق العربية المشتركة» و«الوحدة الاقتصادية العربية» و«مؤتمرات القمة العربية» و«الاتحاد الثلاثي» وتأتي الاتحادات المهنية والهيئات ذات الاختصاص العربية في تركيبها وأعمالها مطابقة لروحية هذه المرحلة ايضا .

ثالثا : مرحلة قيام المجتمع العربي الاشتراكي الديموقراطي الموحد

وتتميز هذه المرحلة بتطور آخر نوعي في الاوضاع الاقتصادية اذ تحل الصناعة الثقيلة Mass Production الانتاج ذو الحجم الكبير ـ محل الاشكال الانتاجية المحدودة . ومع دخول الاقتصاد العربي مرحلةالصناعة الثقيلة والتسيير الآلي والاستخدام الواسع للوسائل التكنولوجية المتقدمة في المرافق الانتاجية المختلفة

تنتقل العلاقات العربية على مستوى جديد تتصدع فيه كافة الاطر القطرية والاقليمية لكي يبني فوقها مجتمع الوحدة العربية .

٢ ـ انالانتقال من مرحلة الى مرحلة يتمغالبا وسط انفجارات اجتماعية وسياسية لا يمكن ان نحدد سلفا درجة عنفها وحدّتها. ذلك ان القوى الاجتماعية والسياسية المهيمنة في كل مرحلة من هذه المراحل لا تتخلى طوعا عن هيمنتها ، وسوف تقاوم الانتقال الى مرحلة وحدوية متقدمة بوسائل السلطة التي تملكها غير ان هذا التصور لا يلغي بشكل ميكانيكي احتمال الارتقاء الوحدوي السلمي فيبعض الاقطار في حالتوافر ظروف اجتماعية وسياسية معينة.

٣ ـ ان القطر العربي في كل مرحلة من المراحل التي أشرنا اليها يخضع لهيمنة قوى اجتماعية معينة . والانتقال من مرحلة الى أخرى مرهون بصعود قوىاجتماعية وسياسية جديدة الى قمة السلطة السياسية في هذا القطر .

٤ ـ ان الانتقال من مرحلة الى أخرى لا يتم بشكل فجائي . انه يحدث عبر عملية اختمار تاريخية طويلة المدى تتحقق فيها تحولات وحدوية مستمرة . ان تراكم التحولات الوحدوية يؤدي الى تغير نوعي في علاقة الاقطار العربية ببعضها البعض .

٥ ـ ان هذه التحولات الوحدوية وان تكن تبدو تلقائية غير انها في حقيقتها لا تحدث بمعزل عن الارادة الجماهيرية الوحدوية التي تعبر عنها الطلائع الوحدوية الاشتراكية .

يقول الاستاذ ميشيل عفلق :

«يعتبر وحدويو التجزئة الوحدة شيئا آليا يبلغ بالتوحيد عندما تتهيأ الظروف وتسنح الفرص وانها لا تحتاج الى تهيئة سابقة اللهم الا التهيئة السياسية بالمفاوضات والمناورات ، وأما التهيئة الفكرية فلا تعدو ان تكون في احسن الاحتمالات تبشيرا عاما بالوحدة يتسع لشتى الارتجالات والتناقضات . وفي حين تمثل الوحدة في نظر الاحزاب القطرية وممارساتها الشيء السطحي الذي تعوزه الجدية ويأتي في ادنى درجة من درجات الاهمية

بالنسبة الى المشاغل القطرية التي تستأثر عمليا بكل اهتمام هذه الاحزاب . فان الوحدة في نظر (البعث العربي) فكرة اساسية حيث لها نظريتها كما للحرية والاشتراكية نظريتهما ، ولها مثلهما نضالها المبدئي اليومي المنظم المستمر ، ومراحلها التطبيقية التي تزيد في قوة هذا النضال وتمهد الطريق للنصر الاخير» (١) ...

وما قاله الاستاذ عفلق في آب ١٩٥٥ يعود فيكرره الاستاذ بدر الطويل احد قادة الحزب الشيوعي السوري ، بعد ستة عشر عاما تقريبا ، وذلك في معرض مناقشته لموقف الحركة الشيوعية العربية من مسألة الوحدة العربية فيقول :

« فاذا كانت الاشتراكية لا تتحقق عفويا بسبب تطور الرأسمالية الموضوعي ودون النضال المنظم المتنوع للطبقة العاملة فان الوحدة العربية ايضا لا يمكن ان تتحقق دون طرح الشعار ودون التربية الوحدوية ودون طرح البرامج التي تساعد على تحقيق الوحدة التي نريدها» (٢) .

٦ ـ ان التركيز على العامل الاقتصادي وعلى دوره في تهيئة وتحقيق التحولات الوحدوية لا يلغي ولا يقلل من قيمة العوامل الاخرى . الا انه يعكس اعتقادنا بأهمية هذا العامل في صنع الاحداث التاريخية ، آخذين في الاعتبار التفاعل الدائم بين العامل الاقتصادي والعوامل الاخرى . فالحاجات والضرورات الدفاعية التي يفرضها الصراع بين الامة العربية وعدوها الصهيونية سوف تعجل بلا شك في تطوير الاوضاع الاقتصادية وتفاعل هذين العاملين سوف يعجل بدوره في تحقيق التحولات الوحدوية .

٧ ـ ينبغي الا نعتقد ان هذه المراحل مفصولة عن بعضها البعض بأسوار صينية . فقد تتداخل هذه المراحل بصورة مشوشة للرؤية الوحدوية في بعض الاقطار . وهذا يفرض على العقل الوحدوي

---

١ ـ («معركة المصير الواحد» ص ٤٣) .

٢ ـ («قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري» ص ٣٥٨) .

الاشتراكي ان يكون دقيقا في تحليله للاوضاع ينفذ الى بواطنها ويحلل العوامل المحركة لها لكي يستطيع من خلال ذلك ان يحدد الموقف الثوري السليم دوما .

ان الانطلاق من المبادىء التي ذكرناها يجعلنا قادرين على فهم طبيعة المرحلة التي يمر بها القطر اللبناني في علاقته بمسألة الوحدة العربية .

مؤشرات في الواقع اللبناني

ومقابل هذه المبادىء العامة فانه هناك جملة مؤشرات في الواقع اللبناني تكمل لنا عملية الاستكشاف التي نحن بصددها ، فلنبدأ بالقاء بعض الاضواء عليها .

تمدنا التجارة الخارجية بأرقام غنية بالدلالات بالنسبة للمسألة العربية في لبنان فبحسب الاحصاءات التي تعدها سنويا وزارة التصميم يتبين لنا ان لبنان استورد من الغرب ما تبلغ قيمته ١،٥٩٨ مليون ليرة تقريبا . اما مستورداته من الاقطار العربية فلم تزد قيمتها عن ٢١٦،٢٩٩ مليون ليرة لبنانية فقط .

ومقابل هذه النسبة من المستوردات صدر الى الغرب ما تبلغ قيمته ١٢٩،٤٥٥ اما صادراته الى الاقطار العربية فقد بلغت قيمتها ١٥٣.٠٢ مليون ليرة لبنانية .

ان قطاع الخدمات يمدنا بمؤشرات عديدة أخرى ذات صلة مباشرة بعلاقات لبنان العربية . ففي المجال السياحي بلغ عدد السياح الاجانب في لبنان عام ١٩٧٠ ٢٨٨،٠٩٧ بينما بلغ عدد السياح العرب ١،٣٩٨،٠٨٢ .

وقدرت الدوائر الرسمية المختصة ان ما انفقه السياح العرب يوازي ٢٤٠،٥ مليون ليرة بينما لم يزد ما أنفقه السياح الاجانب (من كل الجنسيات) عن ٩١،٧ مليون ليرة .

ويتصاعد بصورة واضحة ما ينفقه الطلبة العرب في لبنان

خلال تلقيهم العلم في معاهده اذ بلغ مدخول لبنان من الخدمات التعليمية التي قدمها لهم حوالي ٤٨ مليون ليرة عام ١٩٦٨ . اما الخدمات الطبية التي يقدمها للمواطنين العرب غير اللبنانيين فقد حققت مدخولا قيمته ٧ ملايين ليرة عام ١٩٦٩ ، وهناك مجالات اخرى عديدة تحقق للبنان وللبنانيين أرباحا ضخمة نذكر منها الطباعة والنشر حيث نجد ان الصحافة والمطبوعات اللبنانية باتت تحتل تقريبا المكانة التي كانت تحتلها المطبوعات المصرية خلال الخمسينات وبعض سنوات الستينات .

اما المجالات الاخرى التي تفوق هذه النواحي اهمية مثل الرساميل العربية المودعة في المصارف اللبنانية وحركة الترانزيت والاموال التي يرسلها الذين يعملون في الاقطار العربية والتعهدات والالتزامات اللبنانية في الاقطار العربية فتحقق للبنان مدخولا ضخما .

وخلافا لما تزعمه الانعزالية اللبنانية ، فان اليد العاملة الفلسطينية والسورية افادت لبنان من حيث انها نشطت قطاعات عديدة مثل البناء والبستنة .

اذا ما اردنا مما عرضناه ان نستخلص ملاحظات او استنتاجات حول طبيعة العلاقة بين لبنان والاقطار العربية فاننا نجد في ملاحظات ذكرها الاستاذ مصطفى النصولي في كتابه «لبنان والسوق العربية المشتركة» تلبية لحاجتنا. يقول الاستاذ نصولي:

١ ـ ان لبعض الزراعات اللبنانية استطاعة انتاجية تفيض عن حاجته المحلية وتعتمد منتجاته بالدرجة الاولى على الاسواق العربية لتصريف هذا الفائض .

٢ ـ ان للصناعة اللبنانية قدرة على التصدير ، واستطاعة على التوسع في الانتاج كلما اتسعت الاسواق امامها وتعتمد هذه الصناعة على اسواق الدول العربية في تصدير منتجاتها .

وعلى الرغم من اهمية هذه الجوانب في العلاقات اللبنانية العربية، فقد ذكرنا انها لا تكفي وحدها لتحليل موقع لبنان العربي.

ذلك ان جوانب أخرى مثل الجانب الدفاعي والعسكري تلعب دورا شديد الاهمية في ظروف الصراع المصيري الذي تخوضه الامة العربية ضد العدو . وتمثل مطامع العدو في الاراضي اللبنانية الجنوبية وفي اخضاع بقية الاجزاء اللبنانية للمخططات الصهيونية. يمثل ذلك كله تحديا مطروحا امام الطبقة الحاكمة في لبنان لا امام الجماهير والقيادات الوطنية والوحدوية وحدها . ان هذا العامل يلعب دورا بالغ الاهمية في تكييف وتحديد مواقف الطبقات الاجتماعية والقوى السياسية اللبنانية المختلفة من مسألة الوحدة العربية . ان الكلمة الشهيرة التي قالها موشي دايان امام شباب الكيبوتز بأن «لبنان سيكون الفريسة التالية لاسرائيل» ترددت أصداؤها في الزيارة التي قام بها وليم روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة الى بيروت منذ عامين تقريبا . اذ تقول مصادر لبنانية وثيقة الاطلاع ان الغرض من هذه الزيارة كان اقناع المسؤولين اللبنانيين بقبول تعديل الحدود الجنوبية لصالح العدو.

وهكذا نرى ان هذه المطامع تشكل جزءا من الواقع المحسوس وليس خطرا ينتظر وقوعه في المستقبل البعيد . والى جانب العاملين الاقتصادي والدفاعي فان جملة عوامل أخرى تلعب دورا مهما في تحديد المرحلة التي يمر بها القطر اللبناني في علاقاته العربية، فالتراث الحضاري والانتماء الجغرافي والتاريخ المشترك، كل ذلك يمدنا بمؤشرات واضحة حول الموقع الذي يحتله لبنان في حركة الوحدة العربية . في ضوء هذه العوامل والمؤشرات يمكننا القول ان التطور الموضوعي في المجتمع اللبناني يدفع به دفعا الى اجتياز المرحلة الانعزالية ، بل ان هذه العوامل في نظرنا تسير في عملية تطور متصاعد بحيث تدفع المجتمع اللبناني الى اجتياز الكثير من التحولات الوحدوية في نطاق المرحلة التي سميناها مرحلة الانفتاح او التضامن العربي .

تأثيرات سلبية

غير ان عوامل التطور الموضوعي لا تترك وحدها لكي تخط للقطر اللبناني موقعه في حركة الوحدة العربية . ذلك ان تأثيرات شتى تتدخل لكي تحرف هذا الموقف او تبدله تبديلا جزئيا. فالاعتبارات الذاتية والتكوين المشوه لبعض القوى الاجتماعية والسياسية في لبنان يلعب دورا مهما في التأثير على التطورات الوحدوية في لبنان. والعوامل الدولية والعربية تؤثر بدورها بشكل بالغ الاهمية في المسار الوحدوي اللبناني .

ومن خلال القاء نظرة على مواقف بعض القوى الاجتماعية والسياسية اللبنانية من مسألة الوحدة العربية يمكننا ان نرى بوضوح اكبر طبيعة التفاعلات التي تقوم بين العوامل والاعتبارات الموضوعية والذاتية . ومن ثم اثر هذه التفاعلات في تحديد موقع لبنان في حركة الوحدة العربية .

اولا ــ موقف الطبقة الحاكمة :

ان الخط العام الذي يقود خطى الطبقة الحاكمة بمختلف اجنحتها الرجعية والمحافظة والليبرالية هو العمل الدائم على خنق ولجم عملية التراكم الوحدوي في كل المجالات والميادين .

ويمكننا ان نتبين هذا الموقف بصورة واضحة في التناقض الكبير بين الدور العربي الذي يهيؤه للقطر اللبناني ظروف تطوره ونمو قواه الانتاجية وبين السياسة التي تمارسها الفئة الحاكمة على الصعيد العربي .

يقول كتاب «نظرة ثانية على الاقتصاد اللبناني» للدكتورين محمد عطا الله ويوسف صايغ :

«فليس يكفي لبنان في ميدان التعاون الاقتصادي العربي ان يوافق على مبادرات سواه فقط ، بل يجب ان يكون رائدا في شق طريقه . لان هذا التعاون ليس في صالح العرب كلهم او اية دولة من دولهم فحسب وانما هو في صالح لبنان قبل كل شيء» (١) .

---

١ ــ ص ١١٦ .

الا اننا نجد ان لبنان يسير في خط معاكس تماما للاتجاه الذي يرى الدكتوران عطاالله وصايغ فيه مصلحة تطور لبنان .

فعلى الصعيد الاقتصادي نجد الفئة الحاكمة تحاول ان تربط لبنان بالسوق الاوروبية المشتركة بدلا من ادخاله الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة حيث يستطيع ان يلعب دورا مهما في تنشيطهما واخراجهما من الجمود النسبي المسيطر عليهما .

وتحاول الفئة الحاكمة تنشيط السياحة على حساب الاصطياف . باعتبار ان السياحة تؤدي الى مزيد من الارتباط بالغرب ، بينما يؤدي الاصطياف الى مزيد من الارتباط بالاقطار العربية .

وتتجه الفئة الحاكمة الى الغاء السكك الحديدية في الوقت الذي حثت مؤتمرات وزراء المواصلات العرب على تحديث شبكات السكك الحديدية وتعزيزها في كل البلدان العربية . وكان موقف الحكم اللبناني العامل الرئيسي في تخريب مشروع انشاء شركة طيران عربية موحدة . ويقدم الموقف اللبناني من قضية تأميم نفط العراق نموذجا صارخا على سياسة الفئة الحاكمة . فلقد وقفت الفئة الحاكمة موقف التواطؤ الصريح مع شركة الآي.بي.سي. مما ادى الى اصابة القطر العراقي بأضرار مادية تفوق قيمتها الستمئة الف ليرة لبنانية والى خسارة لبنان ٢٠ مليون ليرة .

ان هذه المواقف المتكررة تجد تفسيرا بسيطا لها في ما يقوله بيار الجميل احد رموز الطبقة الحاكمة في لبنان : «انني أتحدى أكبر اختصاصي في علم الاقتصاد ان يظهر ما اذا كانت الوحدة العربية الاقتصادية لا تؤدي حتما عاجلا ام آجلا الى الوحدة السياسية » .

ان بيار الجميل وسائر رموز الطبقة الحاكمة اللبنانية يخشون الوحدة الاقتصادية العربية اكثر مما يخشون طائرات العدو وقواته التي تجتاح اراضي لبنان فلا تجد من يتصدى لها الا بعض

الفدائيين والمواطنين البواسل .

فمقابل التحدي الصهيوني الموجه الى الامة العربية كلها والموجه ايضا بصورة مستقلة وخاصة الى لبنان ، كما اشرنا ، نجد الفئة الحاكمة تبدي اعتمادا كليا على ما يسمى الحمايـــة الاجنبية . وفكرة الاعتماد على الحماية الاجنبية يبلورها بصورة جلية الاستاذ فيليب تقلا احد مهندسي الديبلوماسية اللبنانية عربيا ودوليا اذ يقول تعقيبا على البيان الثلاثي عام ١٩٥٣ : «ولقد ارتاح الكثيرون ـ وخاصة في لبنان ـ الى هذا (التصريح الثلاثي ٢٥ أيار سنـــة ١٩٥٠) ورأوا فيه ضمانا للوضع الراهن السياسي والاقليمي في الدول العربية بالنسبة الى بعضها من جهة وبالنسبة الى اسرائيل من جهة اخرى لكننا ـ ودون ان ننكر اهمية ذلك التصريح ـ نراه ناقصا في الاصل وغامضا في نصوصه . فالحؤول دون الاعتداء لا يكفي ومفهوم الاعتداء نفسه غير واضح في الحقوق الدولية . فلرب اعتداء ينحصر في غارات جوية او بحرية متكررة غير متصلة الحلقات ، او يتخذ شكل اثارة الفتن في داخل البلاد ومد اصحابها بالسلاح او بالمال دون التدخل بالذات . ورب وضع راهن يؤمن التوازن والسلاح في المنطقة ، يتعدل بفعل حكومة تقوم فجأة في احدى دول المنطقة فتوحد بلادها مع بلاد اخرى او تعقد معهـــا اتفاقات معينة ، فيختل التوازن في تلك المنطقة وينقلب السلام الى خصام » .

قبل ان نسترسل في التعليق هنا لا بد من الاشارة الـــى ان الاستاذ تقلا لا يعتبر ممثلا للاجنحة الاكثر تطرفا في انعزاليتها في النظام القائم . ان رايه هنا يمثل الموقف العام للطبقة الحاكمة الذي يعتبر الحماية الاجنبية للبنان ضرورية لانها تقيه من اسرائيل ومن العرب في آن واحد . وربما من العرب قبل اسرائيل . ولسنا نجد في ما نقول هنا مبالغة او تهويلا . اذ انه يمكننا الاطلاع على مـــا يقول الزعماء الاسرائيليون في هذا الصدد لكي نتأكد من ذلك .

يقول دافيد هاكوهين احد الذين تعاقبوا على رئاسة لجنـــة

الدفاع اليهودية والشؤون الخارجية في الكنيسست الاسرائيلي : «ان الانظمة السياسية في الاردن ولبنان وربما السعودية في الجزيرة العربية هي ايضا في حماية قوات الدفاع الاسرائيلية»(١) .

وهكذا ففي ضوء الركون الكلي الى مبدأ الحماية الاجنبية ـ انى كانت هذه الحماية ومن اي مصدر اتت ـ عطلت الفئة الحاكمة الرادار الذي كان يفيد منه لبنان والاقطار العربية المجاوره وألغت صفقتي الكروتال والميراج ولم تقم بأية خطوة جدية لتجهيز الجيش اللبناني الذي يزخر بالكفايات العسكرية بما يمكنه من مجابهة العدو . بل انها عمدت ، على حد الاقوال المتكررة لرئيس لجنة الدفاع اللبنانية البرلمانية ، الى تجهيزه بالاسلحة التي تستخدم في مساندة قوى الامن الداخلي .

واذا انتقلنا من الجبهة العسكرية الى جبهة التربية والتعليم وجدنا ان سياسة الطبقة الحاكمة تنطبق تمام الانطباق على الخط العام الذي تحدثنا عنه : فموقفها من تأسيس جامعة بيروت العربية وقضية معادلة الشهادات وتعريب المناهج ... كل ذلك يندرج في نطاق سياسة كبح عملية التراكم الوحدوي . وتأتي مجمل مواقف الطبقة الحاكمة السياسية تتويجا لمواقفها في المجالات الاخرى التي ذكرناها .

ان محاربة القوى التقدمية داخل لبنان اصبحت المعلم الاكثر وضوحا وبروزا في نهج الفئة الحاكمة . بل ان هذه القوة تتصرف كأنها تؤدي مهمة رسولية في اضطهاد الوحدويين والتقدميين وفي محاربة تيار الوحدة العربية وفي ممارسة الارهاب المعنوي والمادي ضد المؤمنين به . وتصعد الفئة الحاكمة حملتها ضد القوى الوحدوية التقدمية بمقدار ما يزداد وعي الجماهير اللبنانية لما يمكن ان يقدمه النضال الوحدوي الاشتراكي لمشاكلها والصعاب التي تعيشها من حلول .

---

١ ـ (من «الفكر الصهيوني») .

ويخطىء من يعتقد ان دور الطبقة الحاكمة في لبنان يقتصر على محاربة عملية التراكم الوحدوي في الداخل . ان هذه الطبقة تلعب دورا لا يستهان به في الالتفاف على هذه العملية وتطويقها ومحاربتها على كل المستويات العربية .

يقول الاستاذ جوزف ابو خاطر في كتابه «لقاءات مع جمال عبد الناصر» :

«لقد كنا مثلا نعترض على كلمة الشعب العربي تطلق على مجموعة الدول الاعضاء ، فدخلت برغمنا في قاموس الجامعة . وتلتها كلمة الامة العربية وتمكن امرها على رغم التحفظ اللبناني . ووصلنا الى مرحلة التحدث في الخطب العلنية عن الوحدة العربية الشاملة . ولم تعد هذه التعابير مجرد كلمات على الشفاه ، تقال في مناسبات حماسية ، ولكنها تدخل الان في صلب الوثائق الرسمية وقرارات اللجان وتوصياتها» . والاستاذ ابو خاطر يعبر عن موقف الطبقة الحاكمة ككل من مسألة الوحدة . ذلك ان هذه الطبقة تشعر انها لا يمكن الحاق الهزيمة بتيار الوحدة العربية على الارض اللبنانية وحدها ، فلا بد ان تعمم جهودها وأن تساند كل القوى التي تعمل ضد هذا التيار في كل مكان ـ ومن هنا رفعت الدبلوماسية اللبنانية بعد كارثة الانفصال شعار «لا وحدة لا معنا ولا من دوننا» ثم اضطرت الى التعتيم عليه بسرعة خوفا من ان يدرك المواطنون اللبنانيون جوهر السياسة اللبنانية الرسمية فيستثير ذلك مشاعرهم وينبههم الى نيات الحكام .

الانعزالية اللبنانية والصهيونية

ان هذه المواقف السياسية تجد أصولها في القاعدة الفكرية للكيان اللبناني التي ساهم الصيرفي الاستاذ ميشال شيحا بنصيب وافر في تشييدها . يقول شيحا : «لكي يحقق العرب مصيرهم بانسجام لا بد من التسليم بحقيقة ما بينهم من اختلاف الحساسية،

او اختلاف المطامح ، واختلاف المياسم والمقامات ، وكلها فوارق ما برح الغرب يجهلها على ما يبدو . فيجب ارشاده اليها فيزول بلبال عظيم » .

واذا كان الغرب حقا لا يشارك الاستاذ شيحا ومنظري الانعزالية نظرتهم الى الوطن العربي ، فمما لا شك فيه ان الدور الذي ينشده الكيانيون اللبنانيون في اقناع الغرب بحجة نظرياتهم سوف يجد عونا أكيدا من الصهيونية العالمية التي لم تفوت مناسبة الا لكي تكرر فيها وتشدد على «انه ليس في الشرق الاوسط أمة واحدة» . فأبا ايبان لا يتعب من تحميل تيار الوحدة العربية مسؤولية كل الانقسامات والصراعات التي تنشأ في هذه المنطقة . والكاتب الصهيوني جرفاسي يقول في كتاب «قضية اسرائيل» : «خلافا لما يعتقد في العالم العربي ، فان الشرق الاوسط ليس عربيا كليا . فعدد الشعوب غير العربية هنا يوازي عدد العرب . ان حلم اقامة امبراطورية عربية تمتد من الاطلسي الى الخليج العربي قد اساء الى ما يسمى «التنوع الرئيسي في المنطقة» مما أدى الى نشوء الصراعات والكراهية والتطرف وتعقيد العلاقات العربية الاسرائيلية» .

وهكذا تقف الانعزالية اللبنانية شاءت ام ابت على ارض فكرية واحدة مع الحركة الصهيونية في نظرتها للوحدة العربية .

ولا ريب ان دورا من هذا النوع يتطلب من لبنان ان لا يقف موقف السلب مما يجري في المنطقة فلا بد ان يكون له وضع متميز وفاعل . وهذا ما يؤكده وزير التربية الدكتور البير مخيبر في ندوة عقدتها مجلة «القضايا المعاصرة» عام ١٩٦٩ . يقول الدكتور مخيبر : «انا يهمني سيادة هذا البلد واستقلاله ويهمني اولا وآخرا البلدان العربية ، لان البلدان العربية هي المدى الحيوي الطبيعي للبنان» .

ثم يستطرد : «من مصلحة لبنان ومن مصلحة العرب ان نكون مع الغرب وأن نكون مع اميركا . وما لنا الا ان نأخذ جريدة

«الاهرام» ونقرأ ما قاله الاستاذ هيكل عن ان صداقة اميركا هي اقوى بكثير من صداقات العالم مجتمعة . اذن لبنان له دور قيادي يجب أن يأخذه بجدية» .

وهكذا نجد ان الانعزالية اللبنانية لم تعد تستطيع ان تدير ظهرها لما يجري في المنطقة العربية اذ ان هذه المنطقة اصبحت مدى حيويا لها ، بعدما تطور الاقتصاد اللبناني الى درجة التشابك الكثيف مع اقتصاد الاقطار العربية الاخرى ، فلا بد اذن ان تحمي الطبقة المهيمنة على النظام في لبنان مصالحها بتصدير الاقليمية الانعزالية الى كل الاقطار العربية ومحاربة اي مشروع وحدوي يمكن ان يتم بين اي قطرين عربيين او أكثر . ولكن لئلا يستثير مشاعر العداء ضد لبنان ، ولئلا يؤدي هذا الى انعكاسات سلبية على صعيد العلاقات العربية اللبنانية ، فان الطبقة الحاكمة تؤكد دوما ، وهي جادة في ما تؤكد ، انها لا تقبل الوحدة ، لكنها حريصة ايضا على التعاون العربي . اذ ان هذا التعاون هو شرط رئيسي لكي يكون الوطن العربي مدى حيويا للطبقة الحاكمة في لبنان .

ان الطبقة الحاكمة تحرص على ان يكون التعاون غطاء سياسيا لمصالحها وخلفياتها السياسية . فهذه الطبقة تتشكل اساسا من تحالف الزعامات الاقطاعية والعشائرية ـ الاكليريكية والبرجوازية الكومبرادورية. وتلعب البرجوازية الكومبرادورية الدور الرئيسي في قيادة هذا التحالف وصياغة سياساته المحلية والعربية. وبحسب هذا الواقع فان مصلحة الطبقة الحاكمة ان تظل الاسواق العربية مفتوحة للبضائع الاجنبية لكي تغرقها بها فتستحق عندئذ نصيبا من الربح تحقق به ما يسمى بمعجزة «الازدهار اللبناني» . تلك المعجزة التي تحرص الطبقة الحاكمة على كتم اسبابها الحقيقية وعلى الايحاء بأنها مرتبطة اشد الارتباط باستمرار سياسة العداء للعروبة وللوحدة العربية في الحكم .

واذا كان نمو العلاقات اللبنانية العربية يحقق بعض الفوائد

للطبقة الحاكمة كما نرى فان الطبقة الحاكمة لا تسمح بأن يستمر هذا النمو الى حدود يدخل لبنان مرحلة جديدة في العلاقات مع الاقطار العربية . ذلك ان الطبقة الحاكمة لا تستمد ارادتها السياسية من مصالحها البحتة . فعندما يحدث تناقض بين مصلحة الطبقة الحاكمة الذاتية وبين مصلحة الامبريالية العالمية فان الطبقة الحاكمة مضطرة الى تقديم مصلحة الامبريالية على مصلحتها في اي ظرف . وبما ان الامبريالية العالمية تضع محاربة الوحدة العربية كهدف استراتيجي لها ، فانه من العبث ان نطلب من الطبقة الحاكمة ان تقبل باستمرار عملية التراكم الوحدوي في لبنان وان تتركها تتطور الى نتائجها الطبيعية .

ثم ان عاملا آخر ينبغي ان يؤخذ في الاعتبار وأن يراعى بجد ــ الا وهو العامل الطائفي الذي يثير شعور الخوف من الوحدة العربية عند المسيحيين اللبنانيين . ان خوف هؤلاء من ان ترتدي الوحدة طابع العداء لغير المسلمين يدفع ببعض القادة المعبرين عن هذه المشاعر احيانا الى التجاهل الكلي للاعتبارات الموضوعية التي ينبغي لها ان تحدد موقف لبنان من الوحدة العربية ومن ثم الى اطلاق آراء ومواقف مليئة بالتوترات المضحكة .

يقول سعيد عقل في مقال بعنوان « يظنون لبنان حبيس الاقتصاد المجاور . لا . ولبنان طليق كالريح ! » (١) :

« على ارضنا من الاغراب ما جاوز حدود الخطر . كل الارقام التي عن السوري والفلسطيني ، عن السيشلية السوداء وسائر الآسيويين والافريقين الذين تكاثروا عندنا ، انما تقول لنا كم هرب الينا فقر ومرض . بل على ارض لبنان اكثر من مليون ونصف غريب . بالضبط ١،٦٦٢،٠٠٠ » . ويخلص من ذلك سعيد عقل الى المطالبة بطرد هؤلاء والى الاتيان بعمال ايطاليين بدلا منهم .

---

١ ــ (نداء الوطن ٢-٢-١٩٧٣) .

ان الاسباب التي ذكرناها والتي ذكرناها والتي تدفع الطبقة الحاكمة الى الوقوف لبنانيا وعربيا ضد التطور الموضوعي لحركة الوحدة العربية ما كان لها ان تفعل فعلها لولا توافر عوامل عربية تسهل لها اتخاذ هذا الموقف وهذا السلوك .

وفي مقدمة هذه العوامل حالة الانكفاء التي اصابت تيار الوحدة العربية على رغم ما يطرح حاليا من مشاريع تجارية في المنطقة .

اما العامل الآخر الشديد الاهمية في نظرنا ايضا فهو الدور الذي باتت تلعبه السعودية في المنطقة العربية . ذلك ان الطبقة الحاكمة في لبنان تستطيع أن تعوض بنمو العلاقة مع السعودية ومع الانظمة العربية الرجعية بعض الخسائر التي يمكن ان تلحق بها نتيجة تقلص علاقاتها مع الانظمة العربية الوطنية .

غير ان هذه العوامل ، برغم أهميتها ، لا تستطيع ان تلوي عنق التطور الموضوعي ولا ان تغير التاريخ اذ ان ما يحدث على الدوام في لبنان هو تناقض حاد ومستمر بين التطور الموضوعي الذي يدفع بلبنان الى الارتقاء الوحدوي وبين العوامل والاعتبارات الذاتية التي تتحكم بالطبقة الحاكمة . وبهذا المعنى فان الطبقة الحاكمة تقف ضد التطور وتحاول عرقلته بكل الاوجه الى درجة ان تفرض على لبنان نموا مشوها خوفا من ان يؤدي النمو السليم والصحي الى الالتحام بحركة الوحدة العربية .

ففي حين مصلحة لبنان مثلا ان تقوم فيه صناعة قوية ونشيطة وان يتطور انتاجه الزراعي بادخال أحدث الاساليب العلمية عليه، يوصي ميشال شيحا اللبنانيين ان يتجنبوا هذا المصير اذ يقول : «ومما يبدو غاية في الوضوح ان للبنان حظا في التوزيع اكثر منه في التصنيع سواء على ارضنا او في الخارج . فعلينا كي يشرع الاجنبي لنا بابه ان نشرع له بابنا بالمثل (...) فنحن كناتجار فكر وسنبقى . ولن نعتمد ابدا الانتاج الضخم المتساوق ، لا في الصنع

ولا الغرس تقريبا» (١) .

وغني عن البيان ما أدى اليه هذا التفكير من متاعب ومشاكل اجتماعية كان في مقدمتها ازمات البطالة التي تدفع بالشباب اللبناني بصورة متواصلة الى الهجرة والاغتراب .

بل ان المحاولات الدائمة لاضعاف نمو العلاقات اللبنانية مع الاقطار العربية ترتد على الطبقة الحاكمة نفسها او بعض فئاتها . ويمكننا ان نتحقق من ذلك من خلال تقرير نشر قبل اشهر قليلة وأعده المستر وليم كلارك مدير لجنة الصادرات غير المنظورة في لندن حول تراجع مركز بيروت كعاصمة مالية وتجارية للمنطقة ، مما حدا رئيس جمعية المصارف الشيخ جوزف جعجع على اثر هذا التقرير الى ان يقترح على رئيس الجمهورية اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على مركز لبنان المالي كتأمين الخدمات الهاتفية والسلكية وبقية وسائط المواصلات وزيادة فاعلية الادارة والمؤسسات الحكومية في تسهيل المعاملات التجارية عبر العاصفة اللبنانية .

وعي الجماهير

ويتعرض لبنان من جراء السياسة الدفاعية التي يسير بها الى الاذلال على يد العدو . فموقف الحياد العملي الذي يقفه تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي لا ينجيه من آثار هذا الصراع . فالاعتداءات عليه متوالية من قبل العدو ، وقد احتل جنوده بعض قرى الجنوب ، واحتلال الجنوب كله قد يغدو حقيقة واقعة في المستقبل القريب فيما لو استمرت السلطة متبعة السياسة الدفاعية اياها .

ان النتائج السياسية لوقوف الطبقة الحاكمة في وجه تيار الوحدة لا تقل اهمية عن النتائج الاخرى . فالجماهير اللبنانية باتت اكثر ادراكا ووعيا لاهمية تطوير علاقات لبنان مع الاقطار

---

١ ـ («لبنان في شخصيته وحضوره» ص ١٣) .

العربية ولاهمية تجاوز الشرانق الانعزالية التي تحاول الطبقة الحاكمة ان تحوكها حولها .

ويصطدم هذا الوعي المتزايد والتمسك بالمبادىء القومية عند الجماهير باصرار الطبقة الحاكمة على نهج انعزالي ، ويدفع تزمت الطبقة الحاكمة وضيق أفقها الجماهير اللبنانية في كثير من الاحيان الى القيام بانتفاضات شعبية واسعة وتعبر هذه الانفجارات بين الحين والآخر عن التناقض الدائم بين مصلحة الاقلية الضئيلة من اللبنانيين في لجم حركة الوحدة العربية وبين مصلحة الاكثرية الساحقة من اللبنانيين التي تكمن في تنامي هذه الحركة وتسارعها.

واذا كان من الصعب احيانا ادراك الطابع الوحدوي التقدمي لهذه الانتفاضات ، واذا كان من الصعب ان يلمس من خلالها ارتباط لبنان الاكيد بحركة الوحدة العربية ذات المضمون الثوري، فان ذلك يعود الى اسباب عديدة يأتي في مقدمتها ان القوى السياسية التي يفترض فيها ان تعبر عن مصلحة الجماهير اللبنانية ليست موحدة الرأي والموقف تجاه مسألة الوحدة العربية ودور لبنان في حركة الوحدة .

التقدميون المستخفون بالوحدة العربية

ثانيا ــ موقف القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية :

ان التمييز بين المواقف المختلفة من مسألة الوحدة العربية لا يقصد منه البحث عن عوامل الانقسام والتركيز بينها بقصد تصديع حركة الثورة العربية كما يفعل ــ ومع الاسف ــ بعض الحكام العرب ، انما الهدف منه فهم هذه المواقف على حقيقتها دون ابهام او التباس ومن ثم العمل على تطويرها من خلال الجدل والحوار حتى نرتقي بالحركة الوحدوية من مواقع الدفاع والانكفاء الى مواقع الهجوم والمبادرة .

٢ ــ من هذا المنطلق يمكننا القول ان ثمة تيارين رئيسيين

داخل الحركة الوطنية هما تيار اليسار الاقليمي وتيار اليسار الوحدوي .

فلنبدأ بتحليل موقف اليسار الاقليمي . ان موقف اليسار الاقليمي في لبنان لا يزال اقرب الى الحيادية ، اذ ان موقفه من مسألة الوحدة العربية لا يزال يتسم بطابع التأييد العمومي . يؤيدها بل يطور مواقفه منها في وثائقه الرسمية ، ولكنه يعتبر دائما ان معاركها مؤجلة . ويتسم موقف اليسار الاقليمي من الشعارات الوحدوية بالتحفظ الدائم ، وحتى بالريبة والشك احيانا . ويبدو هذا الموقف اقرب ما يكون الى ذلك الوصف الذي جاء في كتاب «معركة المصير الواحد» للاستاذ ميشيل عفلق الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي حينما قال :

«هناك في قلب الصف التقدمي منطق يستخف بالوحدة العربية وكأنه ينتظر لها التحقق بصورة آلية على يد التطور التاريخي دون ما مساهمة جدية ودون تضحيات ونضال من اجلها ، لقد كان عمل بعض الآخذين بهذا المنطق مقتصرا على رفض الاشكال والمشاريع غير السليمة للوحدة ، اكثر منه عملا في سبيل نشر فكرة الوحدة وتغذية نضالها والتماس السبل العملية لتحقيقها » .

ويتضمن تحليل الاستاذ عفلق اشارة الى المبررات التي يقدمها اليسار الاقليمي كتفسير لموقفه من الوحدة .

ذلك ان الاقتناع بأن الوحدة حتمية لا يعفي القوى الثورية من العمل لتحقيقها ، وإلا هل نعتبر انتظار تحقيق الشيوعية وفقا لمبادىء التطور الاجتماعي موقفا ثوريا !؟

بل أنه برغم هذه القوانين ، وبرغم وجود احزاب شيوعية نشيطة في الغرب ، وبرغم توافر ظروف موضوعية عديدة للانتقال الى الاشتراكية ، استطاعت الطبقات البورجوازية هناك ان تعرقل هذه العملية ، وأن تطور انظمتها بحيث تحافظ على جوهرها مع ادخال بعض التعديلات عليها .

وما حدث على هذا الصعيد يمكن ان يتحقق في مسألة الانتقال الى المراحل الوحدوية المتقدمة في وطننا العربي، فتتستر الاقليمية والقطرية بشعارات الوحدة والقومية لكي تمارس فعليا اجهاضا مستمرا وعرقلة دائمة لعملية الارتقاء الوحدوي .

اكثر من ذلك ان امتنا تتعرض اليوم لخطر مخطط صهيوني امبريالي رهيب لرسم خريطة المنطقة من جديد بحيث تتأصل التجزئة زمنا طويلا ويتأخر التقدم على طريق الوحدة عشرات بل مئات السنين تقريبا . فهل يمكننا ان نسلم للتاريخ وللحتمية التاريخية وحدها مهمة انجاز التحولات الوحدوية ؟

ان اليسار الاقليمي يقدم مبررا آخر لتفسير موقفه من مسألة الوحدة هو القول بأن النضال من اجل قيام نظام وطني ديموقراطي يتضمن حكما النضال من اجل التقدم على طريق الوحدة العربية.

ومما لا شك فيه ان هناك تداخلا وتشابكا بين مهمات النضال لتحرير الاقتصاد الوطني وتطوير القطاعات المنتجة وبين النضال من اجل قيام علاقات وحدوية ارقى بين الاقطار العربية .

غير ان التداخل والتشابك لا يعني التطابق الكلي . ومن يعود الى النضالات التي قامت بها الحركة الوطنية اللبنانية ، يجد ان مقولة التداخل والتشابك بين المهمات الوطنية والاجتماعية والوحدوية كانت تطرح في اكثر الاحيان طرحا غير نزيه ، ففي بعض الفترات كانت تستخدم لطمس مهمات النضال الاجتماعي ، وفي فترات أخرى كانت تستخدم لطمس مهمات النضال الوحدوي، وذلك بحسب طبيعة القوى التي كانت قادرة على الامساك بزمام المبادرة في قيادة الحركة الوطنية .

مبرر ثالث يقدمه اليسار الاقليمي لتفسير موقفه من حركة الوحدة العربية هو القول بأن الشعارات الوحدوية تستثير مشاعر الخوف والنفور عند فريق من اللبنانيين ، وبشكل أدق عند المسيحيين منهم . ان هذا المبرر يشكل خضوعا مهينا لابتزاز الطبقة الحاكمة وتسليما بمنطقها .

ومما لا شك فيه ان الخضوع لهذا الابتزاز هو تعبير عن الاستعداد للالتقاء مع الطبقة الحاكمة والرضوخ لها على كل الاصعدة . ذلك ان الطبقة الحاكمة باتت تحاول الايحاء بان الاشتراكية ايضا هي عقيدة المسلمين باعتبار انهم الطائفة الاشد فقرا والاكثر مصلحة في تحقيق التغيير الاجتماعي ، فهل يعني ذلك ان نتخلى عن الاشتراكية ؟ وماذا يبقى بعد هذه التنازلات الفكرية والسياسية والنضالية للقوى التقدمية من تقدميتها ؟ لا شك في ان القوى التقدمية تملك ردودا كاملة على محاولة الطبقة الحاكمة ومع تيار الوحدة العربية بالطائفية . ولعلنا لو سلطنا الانظار على قسم من أولئك الاقطاعيين والبورجوازيين العرب الكبار الذين لجأوا الى لبنان هربا من انتفاضات اقطارهم ، فباتوا يشكلون جزءا لا يستهان به من الطبقات المهيمنة هنا ، والذين يمكن تعدادهم في صفوف غلاة الكيانيين والانعزاليين والمعادين لحركة الوحدة العربية ، يكفي ان نفعل ذلك لكي نبين كم هي ركيكة وسخيفة تلك الفكرة التي تقول بأن الوحدة العربية تستهدف نصرة طائفة على أخرى لا نصرة الجماهير العربية على مستغليها .

ان هذه التبريرات التي يقدمها اليسار الاقليمي في لبنان لثباته على موقف محدد من مسألة الوحدة العربية لا يمكن اعتبارها موقفا وحدويا طليعيا وانها لجديرة بأن تدفع القوى الوحدوية التقدمية في لبنان الى بلورة استراتيجيتها ومواقفها الوحدوية الاشتراكية بصورة أوضح . فهل تقوم بهذا الدور ؟

والى اي مدى نترجم بأمانة الفكر الوحدوي الاشتراكي على الساحة اللبنانية ؟

نستطيع القول انه حتى الان ، لا تزال القوى الوحدوية الاشتراكية تفتقر الى خط استراتيجي وحدوي اشتراكي في لبنان نابع من دراسة معمقة للاوضاع المحلية وللعوامل المؤثرة فيها ولقوانين حركتها ولعلاقة القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة

بحركة الوحدة في كل مرحلة وفترة تاريخية . كما ان هذه القوى تفتقر الى الربط بين الموقف الاستراتيجي والموقف التكتيكي ، مما يجعل اكثر مواقفها ردود فعل آنية لصراعات الكتل الاجتماعية والسياسية الاخرى .

ويفسر هذا القصور الى حد بعيد التشرذم الرهيب داخل التيار الوحدوي الاشتراكي كما يفسر ايضا طابع التشنج الارعن والانفعال الاعمى الذي يسيطر على بعض اطرافها في علاقاته مع القوى الوطنية او الوحدوية الاخرى .

ومن جهة أخرى فانه يفسر انقطاع او ضعف الصلة بين الجماهير الوطنية في لبنان التي هي بأكثريتها جماهير وحدوية اشتراكية وبين القوى السياسية التي تتبنى الافكار الوحدوية الاشتراكية ، اذ ان الجماهير الوطنية تمنح ثقتها للطلائع التي تتوسم فيها القدرة على الخروج بها من مرحلة متخلفة الى مرحلة متقدمة حتى لو اقتضى ذلك تراجعا تكتيكيا موقتا .

ولعل هذا الواقع ايضا يفسر اسباب اطمئنان الطبقة الحاكمة الى متانة الاسوار الكيانية التي بنتها . فالسيد صائب سلام يقول في محاضرة ألقاها في منتصف الخمسينات مطمئنا الانعزاليين والكيانيين : «يجب ألا نخاف بعد اليوم من مجرد لفظة الوحدة ، فللبنان كيانه القائم وللبنان استقلاله السياسي وللبنان حدوده المعروفة، ونحن على هذا كله حريصون ولا نفرط به قيد انملة»(١).

للخروج من التردي الوحدوي

ان الخروج من حالة التردي الوحدوي ونهوض الطليعة الوحدوية الاشتراكية للقيام بأعبائها التاريخية يقتضي في رأيي عدم توقفها عند ترداد وتكرار تمسكها بفكرة الوحدة بشكل مجرد، بل ان تنتقل من هذه الحالة الذهنية الى ممارسة هجوم شامل

---

١ ــ («حول بناء الدولة اللبنانية» ، محاضرة في الندوة اللبنانية شباط ١٩٥٤).

على القوى الانعزالية التي تحاول لجم عملية التراكم الوحدوي ، وأعني بالهجوم الشامل هنا النضال المتعدد الجوانب المترابط المرتكزات والسياسات .

فعلى الصعيد الفكري يجب فهم كل المرتكزات والنظريات التي تبني عليها الطبقة الحاكمة في لبنان موقفها من مسألة الوحدة والقيام بدحض هذه الحجج والمرتكزات وتبيان ضحالتها وركاكتها. وينبغي بوضوح ان نبين الاصول «غير اللبنانية» للموقف الانعزالي من الوحدة العربية بتوضيح ارتباطه بالموقف الامبريالي والصهيوني من هذه المسألة .

وعلى الصعيد السياسي ينبغي التعامل مع القوى المختلفة من خلال ادراك لجوهر موقفها من الوحدة ولحدود قبولها بها ، ومن ثم العمل على تطوير هذه المواقف من خلال التفاعل معها سواء كان ذلك بالصراع او بالتحالف معها . ولا ريب ان توحيد القوى الوحدوية الاشتراكية سوف يكون مدخلا سليما للانتقال بحركة الوحدة الاشتراكية الى وضع متقدم .

وعلى صعيد الجوانب الاخرى ينبغي اطلاق حركة واسعة لتحرير مناهج التربية والتعليم والآداب والفنون من آثار العقلية الانعزالية ومن الكوابح التي تسهم في تعطيل عملية الارتقاء الوحدوي في لبنان . ويكون النضال لتعزيز الهيئات الوحدوية العربية وتطويرها كالمنظمات والهيئات الشعبية اطارا ملائما لتعميق التفاعل بين نضالات الجماهير اللبنانية ونضالات الجماهير العربية في الاقطار العربية .

سوف ينمي هذا النضال طاقات لبنان الانتاجية الى درجة اجبار الطبقة الحاكمة اما على الاختناق بعزلتها او على محاولة التلاؤم ولو الموقت مع سير التاريخ . وهذا بدوره سوف يزيد حجم الطبقة العاملة والطبقات والفئات الاجتماعية الحليفة لها من فلاحين وبورجوازيين صغار ووطنيين المؤهلة للارتقاء بلبنان دوما على طريق الوحدة . ان نمو الطبقة العاملة اللبنانية من خلال

اطارات الوحدة الكفاحية العربية سوف يكون عاملا اساسيا في كسر الحواجز التي تضع قيودا شديدة على الشغيلة العرب الذين يعملون في غير اقطارهم . وفي خضم هذا النضال الزاخر نذكر على الدوام اننا لا نواجه خصما محليا محدود الطاقات والامكانات انما نحن نصطدم او نضرب بأكثر المواقع خطورة ذلك العدو الشرس الذي بسط على لسان هاكوهين ، كما ذكرنا ، حمايته على النظام اللبناني .

ولهذا فاننا في الوقت الذي نبني وحدتنا مع بقية اجـــزاء الوطن العربي ينبغي ان نناضل بلا هوادة لكي نحمي عملية الارتقاء الوحدوي ، ولكي نحمي مسيرة التاريخ من الذين يحاولون حرفها وتزييفها .

وهذه الحماية لا يمكن توفيرها بقوات مسلحة لم تعط مـــن الامكانات الا ما يسمح لها بقمع الطلاب والمعلمين والمزارعين ، بل بان نوفر لقواتنا المسلحة كل الطاقات والامكانات التي تمكن جنودنا من ان يعبروا عما في قلوبهم من وطنية وبأس .

ونحن مع وزير التربية الدكتور البير مخيبر في اننا يجب ان «نتدخل في شؤون الاقطار العربية الاخرى» . ولكننا لسنا معه في اعتبار الجوار مدى حيويا لاستغلال الطبقة الحاكمة كما اعتبر هتلر اراضي الدول الاوروبية المجاورة مدى حيويا للرايخ الالماني .

اننا نعي مسؤولياتنا تجاه الاقطار العربية الاخرى انطلاقا من مستوى التطور الذي حققته الجماهير اللبنانية في نضالها من اجل التقدم والحرية . وانطلاقا من الايمان بأنه من واجب الفصائـــل المتقدمة في حركة الثورة العربية مساندة نضال الفصائل الاخرى . بهذه الطريقة نعبر عن لبنانيتنا ، وهكذا نرى المستوى الذي ينبغي ان يرتقي اليه نضال الطليعة الوحدوية الاشتراكية والحركةالوطنية في لبنان .

ـ ٢ آذار ١٩٧٣ ـ

دفاعاً عن الحرية [1]

قانون العداء للعروبة

منذ اربعين عاما تقريبا خُيِّر اللبنانيون المؤمنون بعروبة بلدهم وبوحدة الامة العربية بين ان يؤمنوا بالكيان كيانا ابديا سرمديا وبين ان «يذهبوا الى مكة» !

واليوم يعرض على اللبنانيين اختيار مشابه تقريبا : فاما ان يتخلوا عن فكرة الوحدة العربية وعن النضال في سبيلها ، واما ان يدخلوا السجن لمخالفة قانون الدولة ودستورها .

فقانون الاحزاب يذهب في تضييقه على المؤمنين بالوحدة العربية وعلى العاملين من اجلها ، الى حد لا يخطر على بال ، ولا يتصوره عقل . وتظهر قيمة هذه الملاحظة في ضوء مقارنة بسيطة بين احدى مواد مشروع القانون السابق الذي كانت تعمل على انجازه منذ اشهر لجنة وزارية وبين نص ثبته المشروع حول علاقة

---

(1) ــ ١١ اذار ١٩٧٢ .

الاحزاب اللبنانية بالاحزاب غير اللبنانية .

فمشروع القانون السابق كان يحظر الاحزاب اللبنانية التي تتبع لمركز خارجي ، اي خارج لبنان . وبمعنى آخر الاحزاب اللبنانية التي تخضع لمركز قومي او قيادة قومية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي او حزب العمل الاشتراكي العربي أو بعض التنظيمات الناصرية .

اما القانون الجديد الذي احالته الحكومة بصفة معجل مكرر، او بالاحرى «مهرب» مكرر ، على مجلس النواب ، فانه يحظر الاحزاب اللبنانية التي تقيم مجرد اتصال بينها وبين احزاب اخرى غير لبنانية .

المادة ٣٣ : «لا يجوز تأسيس حزب سياسي يثبت ان له ارتباط او على اتصال بحزب غير لبناني» .

ان «الاتصال» بغير الاحزاب اللبنانية قد تكون له مدلولات ومعان مختلفة . فقد تعتبر الدولة ان تبادل المراسلات والوثائق المطبوعة بين حزب لبناني وحزب عربي آخر نوعا من انواع الاتصال . وقد تعتبر الدولة لقاء محدودا بين حزب لبناني وحزب عربي آخر من انواع الاتصال . وقد تعتبر الدولة تبادل الزيارات والتحيات بين قائد حزب لبناني وحزب عربي آخر نوعا من انواع الاتصال . ومن ثم تبادر الى حظر الحزب اللبناني المعني بهذه القضية، وتلاحق اعضاءه وقياداته بتهمة مخالفة القوانين وخرق الدساتير وانتهاك حرمة الكيان والنظام .

ان اثبات هذا النص يدل على حقد مرضي على العروبة وعلى العروبيين وعلى رغبة لا حد لها في اضطهادهم ومحاربة المبادىء والافكار التي يحملونها .

ان هذا العداء للعروبة يجد مبرراته وفذلكته في تمسك كهنوتي وطقسي «بالدستور» و«بلبنان» و«بالكيان» .

ولكن من يبرر صدور هذا المشروع باسم الحفاظ على الدستور ينسى او يتجاهل انه باعلانه الحرب على العروبة على هذا النحو،

انما ينسف الاساس الذي نشأ عليه «الكيان» .

فلقد نشأ الكيان نتيجة معادلة «الميثاق الوطني» الذي ارتضى بموجبه فريق من اللبنانيين التخلي عن الحماية الاجنبية لقاء ان يتخلى فريق آخر عن طلب الانضمام الفوري والآني الى الوحدة مع سوريا .

ولكن التخلي عن طلب انضمام الساحل اللبناني والاقضية الاربعة الى الوحدة السورية لم يكن يعني في وقت من الاوقات ان على المؤمنين بالوحدة العربية ان يكفوا عن الايمان بها ، او السعي من اجلها بالطرق الديمقراطية والمشروعة .

الموافقة على «الميثاق الوطني» وعلى ولادة «الكيان» لم تكن تعني في اي وقت من الاوقات ان العروبيين قد تخلوا عن ايمانهم بالوحدة العربية وعن العمل الديمقراطي لاقناع سائر اللبنانيين بها . ولم يكن يدور في ذهن العروبيين اطلاقا ان يأتي ذلك اليوم الذي يعتبر فيه الايمان بالوحدة العربية جريمة تعاقب عليها القوانين والشرائع !

ان ما تفعله السلطة عبر مشروع الاحزاب هو نسف «للعقد الاجتماعي» الذي نشأ الكيان على اساسه ، ومحاولة لاقامة ديكتاتورية فئة قليلة من اللبنانيين الانعزاليين الضيقي الافق، على الاكثرية الساحقة من اللبنانيين التي تؤمن ان بينها وبين سائر ابناء العروبة وحدة مصير . وعندما تجنح السلطة الى اقامة حكم متعسف من هذا النوع ، فانها تكون ، حتى بالمقاييس الليبرالية، نفسها التي تدعي الدولة الحرص عليها ، تدفع بالمواطنين دفعا الى مقاومة هذا الجنوح والانحراف بكافة الاساليب والوسائل لمنع قيام حكم الاستبداد والطغيان . عندئذ تحصد الفئة الحاكمة نتيجة ما زرعته ، اضطرابا عاما في الاوضاع ، قد يسد على اللبنانيين طريق الانتقال الهادىء من مجتمع يرسف في اغلال التخلف الى مجتمع يتمتع بميزات المدنية والحضارة .

ان هذا التعنت والتزمت في معاملة العروبة والعروبيين يحدث

في وقت تعتبر فيه السلطة «الانفتاح على العرب» أحد ابرز منجزاتها . فهل لنا ان نفهم كيف يكون «الانفتاح على العرب» في الوقت الذي تدين فيه الدولة العقيدة الوحدوية التي تؤمن بها الاكثرية الساحقة من ابناء الامة العربية ؟ هل لنا ان نفهم كيف يكون «الانفتاح على العرب» والدولة تعتبر القومية العربية ، التي هي بمثابة عقيدة رسمية لمعظم الدول العربية ، فكرة تستوجب اشد انواع العداء والمكافحة ؟! ام ان العرب قد اصبحوا في نظر واضعي المشروع هم الحكام الرجعيين دون غيرهم ، فنفهم من ذلك ان اشهار الحرب ضد العروبة انما هو في بعض اسبابه سيرا في طريق الانفتاح عليهم وكسب ودهم ؟

ان سياسة من هذا النوع ، قد تؤمن النفع الشخصي لبعض افراد الفئة الحاكمة ، ولكنها ستكون على حساب الاكثرية الساحقة من اللبنانيين ، على حساب مصالحهم وأمانيهم . اذ انهم يؤمنون ان الانفتاح على العروبة يعني انفتاحا على الطاقات المعنوية والبشرية والمادية الهائلة التي يزخر بها الوطن العربي . وهذا ما لا يمكن ان يحصل من خلال انتهاج سياسة العداء للعروبة والتنكيل بالمؤمنين بها .

حرية العروبيين حرية لبنان (٢)

هناك اعتقاد واهم يسود بعض فئات الطبقة الحاكمة ، او ربما كافة هذه الفئات ، مفاده انها تستطيع احتكار الحركة وحجبها عن الوطنيين او التقدميين او العروبيين .

وهذا الاعتقاد كان وراء التحريض على وضع مشروع قانون الاحزاب المتعسف ووراء احالته الى البرلمان بصفة الاستعجال .

---

٢ — ١٢ اذار ١٩٧٢ .

انه لمن البديهي ان يكون الجواب الفوري على مثل هذه القناعات ، هو ان الحرية لا تتجزأ ، وانه لا يمكن ممارسة الديكتاتورية والتسلط مع قسم من اللبنانيين وإباحة الحرية لقسم منهم . فمن سار في طريق التعسف والاستبداد ، فانه سيسير فيه حتى النهاية .

هذا الجواب ليس مبنيا على الفراغ . وليس مناقشة نظرية بحتة للديمقراطية الناقصة او المزيفة التي تتمسك بها بعض فئات الطبقة الحاكمة ، انما هو مستمد من التجارب القريبة التي مر بها لبنان .

فقبل عام ١٩٥٨ بوشرت سياسة التضييق والتعسف ازاء المؤمنين بالوحدة العربية . واشتد هذا الضغط حتى اخذ يشمل بعض أطراف الطبقة الحاكمة نفسها . ولولا ذلك لما اضطر الرئيسان سليمان فرنجية وصائب سلام الى حمل السلاح آنذاك ، الى جانب قوى لبنانية كثيرة اخرى ، والى اتباع الطريق الاكسترا ــ برلماني لاعادة الاجواء الديمقراطية الى البلاد .

وفي مطلع الستينات بدأ التضييق على الحريات ، باضطهاد العروبيين الملتزمين وبتمزيق منظماتهم وشن حملات القمع المعنوي والمادي ضدهم . وكان هذا يلقى تأيبدا من فئات كثيرة داخل الحكم وخارجه . ولكن التضييق على الحريات لم يلبث ان اتسع مرة اخرى حتى شمل اجنحة متعددة من الطبقة الحاكمة نفسها . ومن بين هؤلاء «تكتل الوسط» الذي هدد باللجوء الى وسائل وأساليب سلبية لاستعادة مناخ الحرية والديمقراطية .

وهناك أمثلة كثيرة ومتعددة تدل على ان التضييق على حرية التقدميين والعروبيين انما هو مقدمة للتضييق على حريات جميع من هم ليسوا في شراكة السلطة الكبرى . وهو من جهة أخرى يؤدي الى الاصطدام بهم مما يعرض لبنان الى المحن والكوارث السياسية .

هذه الامثلة تدل ايضا على مدى ضيق أفق الذين يمارسون

لعبة استعداء السلطة على التقدميين ، ويحرضونها على البطش بهم . فهؤلاء الذين يزعمون انهم يفعلون ذلك « حبا بلبنان وغيرة عليه» يتحملون قبل غيرهم مسؤولية اثارة المتاعب والاضطرابات له ، وتغذية الانقسامات والاحقاد بين ابنائه .

تذهب الحكومات والحكام وتبقى العروبة والديمقراطية (٣)

اذا كان مشروع قانون الاحزاب مليئا بالمثالب والنقائص ، حافلا بالمضامين التعسفية ، فانه يحمل في نظرنا فضيلة واحدة ينبغي الاعتراف بها ، هي انه يلخص في اطار قانوني محدد السياسة التي مارستها الطبقة الحاكمة تجاه قضية عروبة لبنان وتقدمه .

فلقد كان الخط الثابت في سياسات أكثريةالعهود والحكومات التي تعاقبت على لبنان . هو انتهاج سياسة معاداة للعروبة التقدمية والعداء للعروبة كان المظهر الاشد وضوحا لتبعية الطبقة الحاكمة للاستعمار الذي اوجد التجزئة وعمل على ضمان استمرارها .

الا ان هذه السياسة كانت تصطدم بمشاعر ومصالح اكثرية اللبنانيين الذين آمنوا بوحدة المصير مع كافة ابناء الامة العربية . ولم يكن امام الطبقة الحاكمة الا ان تفرض قمعا مقننا ضد هؤلاء اللبنانيين بحيث تمنع تحول ايمانهم بالوحدة العربية الى عمل

---

٣ ـ جريدة «بيروت» ، ١٤ اذار ١٩٧٢ . كلمة ألقيت باسم حزب البعث العربي الاشتراكي في مهرجان سينما بيبلوس .

نضالي منظم وهادف لتحقيق اهدافهم القومية .

وفي الوقت الذي كانت تضطهد فيه العروبيين الحقيقيين المؤمنين بقضية الوحدة . العاملين في سبيلها، فانها كانت تحتضن العروبيين المزيفين ، الذين كانوا يتناسون قضيتهم عندما تفتح لهم ابواب الحكم والمنافع . وكم من عروبي متحمس تحول الى كياني متطرف عندما انتقل من الشارع الى السراي .

ان سياسة القمع ضد المؤمنين بالعروبة كانت تشتد وتتصاعد بمقدار ما كانوا يحققون من انتصارات ومكاسب لقضيتهم ، في لبنان وفي غير لبنان .

ولقد كان اشد انواع القمع ينصب بصورة خاصة على الاحزاب والمنظمات والهيئات الوحدوية باعتبارها تمثل الشكل المتقدم من العمل العروبي في لبنان . فكان بين الطبقة الحاكمة ، وبين العروبيين بعض التفاهم على ان العروبة الاكثر فاعلية وجدوى هي عروبة الاحزاب والمنظمات الشعبية ، وان العروبة الاقل خطرا على التعصب والانغلاق الكياني هي العروبة السلبية ، البعيدة كل البعد عن روحية العمل الجماعي .

وفي كافة المراحل والظروف التي مارست فيها الطبقة الحاكمة ، او بعض اجنحتها ، القمع ضد العروبيين فانها كانت تقع في خطأ كبير حول تقدير النتائج التي يمكن ان تنجم عن سياستها هذه . فلقد كانت تعتقد انها بامكانها ان تقيد حرية العروبيين وتضطهدهم ، دون ان يؤدي ذلك الى تعطيل مناخ الحرية النسبي الذي يتمتع به لبنان . بل ان ثمة من كان ولا يزال يعتقد ان اضطهاد العروبيين والتقدميين والتنكيل بهم ، هو شرط استمرار هذه الحرية .

ان التجارب التي مر بها لبنان تكشف مدى خطأ هذا الاعتقاد وأكبر مثال على ذلك ما جرى عام ١٩٥٨ . فالاضطهاد الذي تعرض له العروبيون ما لبث ان اتسع حتى شمل بعض أطراف النظام وأجنحته ممن لم يكونوا مؤمنين بالوحدة العربية بالضرورة .

ويذكر اللبنانيون ولا شك ان في مقدمة من حمل السلاح ضد تلك الاوضاع كان من هم يجلسون اليوم في كراسي الحكم .

ان هذه التجربة والتجارب المتعددة المماثلة لها تدلنا على ان الحرية النسبية في لبنان لا يمكن ان تقوم وأن تستمر وأن تترعرع الا اذا أطلقت حرية العروبيين والتقدميين وأوقفت سياسة التنكيل بهم . وتأتي هذه الحقيقة مطابقة تماما للافكار الديمقراطية التي تعمل بهديها البلدان المتقدمة .

فهذه البلدان تعتبر ان المحك الحقيقي لديمقراطيتها هو ليس في قبولها الصراع ضمن اطار النظام والمؤسسات القائمة ، بمقدار ما هو في قبولها واستيعابها حتى للافكار والمنظمات المناقضة والمعادية للنظام نفسه .

واذا كانت هذه الافكار والمنظمات تمثل في البلدان المشار اليها اقلية المواطنين ، فان المؤمنين بالعروبة وبالافكار التقدمية هم اكثرية اللبنانيين . واكبر دليل على ذلك ان مشروع قانون الاحزاب الذي يهدف بالدرجة الاولى الى تقييد حرية هؤلاء ، يفرض حظر النشاط السياسي مباشرة أو مداورة على معظم طبقات وفئات وقطاعات الشعب اللبناني . ومن هنا فان الموقف من حرية العروبيين والتقدميين كان بالتأكيد موقفا من قضية الديمقراطية نفسها . فمن باشر سياسة التضييق عليهم وجد نفسه آخر الامر يسير في طريق الدكتاتورية الكاملة .

ان الذين مارسوا سياسة معاداة العروبة ، بمختلف الاساليب والطرق ، كانوا يفتشون عن مبررات لهذه السياسة في الممارسات غير الديمقراطية التي كانت تجري في الاقطار العربية الاخرى .

ولقد كانت هذه الممارسات في بعض الاحيان نتيجة الصراع غير المتكافىء مع القوى المعادية للامة العربية التي كانت تفرض على القوى التقدمية اختيارا مستمرا بين الديمقراطية السياسية وبين الديمقراطية الاجتماعية . . ان هذا الخيار نفسه لم يعد مقبولا بعد الخامس من حزيران حيث اتضحت الاهمية الكبرى للديمقراطية .

ان هذه المبررات والحجج ضد العروبيين وضد حقهم في حرية النشاط السياسي كانت تتهافت امام الحقائق التالية :

اولى هذه الحقائق ان الفئات الحاكمة التي نكلت بالعروبيين كانت تنتظم في صف الانظمة العربية الاشد تخلفا وتسلطا . تلك الانظمة لم تكن توفر للجماهير لا الديمقراطية بمضمونها السياسي ولا الديمقراطية بمعناها الاجتماعي . واذا كان النظام اللبناني يتميز عن تلك الانظمة بحفاظه على حد من الديمقراطية السياسية، فان محاولته الحد من هذه الديمقراطية والتفريط بها ، كان يسير به في طريق التجرد من كافة ميزاته بالنسبة الى الانظمة العربية الاخرى .

وثاني هذه الحقائق ان التقدميين والعروبيين اللبنانيين الذين كانوا يحرصون على قضية الديمقراطية في لبنان ، كانوا حريصين عليها ايضا في كافة الاقطار العربية . فلقد كان هؤلاء يعبرون دوما عما تشعر به الجماهير اللبنانية ، بل الجماهير العربية عامة ، من تعلق بالحريات وتشوق لها .

وكان هذا التعبير يأخذ طابعا نضاليا صارخا احيانا ، يؤدي خلاله التقدميون اللبنانيون تضحيات توازي او تفوق التضحيات التي يقدمونها في صراعهم مع القوى المعادية للديمقراطية والعروبة في لبنان .

وهكذا استطاع التقدميون اللبنانيون، بسبب تمسكهم بمبادىء الحرية ، ان يحفظوا للبنان دوره ومكانته في الوطن العربي . فالاحترام الذي يكنه ابناء العروبة للبنان ليس سببه التسهيلات السياحية التي تقدم فيه ، وليس سببه هيمنة الاحتكارات على مقدراته ، كما انه بالتأكيد لا يعود الى النفوذ الاجنبي المتفشي فيه، انه يعود بالدرجة الاولى والاخيرة الى مناخ الديمقراطية النسبي الذي تطور من خلاله المجتمع اللبناني .

وبفضل هذا المناخ الديمقراطي فاق حجم لبنان المعنوي الى حد بعيد حجمه الجغرافي والسكاني والمادي .

وبفضل هذا المناخ تمكن لبنان من احتضان العمل الفدائي ، في الوقت الذي خسرت فيه المقاومة اكثر مواقعها العربية . ان ما تجده الاصوات المتخاذلة عبئا على لبنان نجده شرفا عظيما لنا نحن اللبنانيين . نعم انه لشرف عظيم ، وشهادة لنضاليتنا ولعروبتنا ان يبقى الفدائيون في ارضنا .

انه لشرف عظيم لنا ولتاريخ هذا القطر ان يمتزج على الحدود دماء الشهداء الفلسطينيين واللبنانيين والليبيين والعراقيين والسوريين والمصريين وغيرهم من ابناء العروبة ، فكان لبنان يخوض بهم معركة العروبة جمعاء .

انه لشرف عظم لنا ان يتآخى الجندي والفدائي وان تنصهر مشاعرهما في غمرة القلق المشترك على مصير ارض العروبة في لبنان ، بل على مصير العروبة في لبنان وفي غير لبنان .

ترى هل كان يحصل كل هذا لولا الديمقراطية في لبنان ولولا المكاسب الديمقراطية التي حققتها الجماهير اللبنانية في معارك نيسان وتشرين وآذار .

ايها الاخوة .

ان معركة العروبة والحرية التي نخوضها اليوم في لبنان سوف يكون لها من الآثار ما يتجاوز ايضا هذا القطر بحيث يعم اشعاعه على كافة الاقطار العربية .

ان السلطة اعتبرت في مشروعها مجرد اتصال الاحزاب اللبنانية بالاحزاب العربية عملا يبيح لها حظر نشاطها .

ولكن ما صنعه التاريخ والحضارة ، وما فرضته المشاعر والآمال المشتركة لن تغيره حكومة بنص او عبارة قانونية ، وسوف تظل الصلة بين لبنان ، بين شعب لبنان وبين سائر ابناء الامة العربية حية قائمة ، ومتطورة . وسيبقى نضال شعب لبنان العربي متفاعلا مع نضال كافة الشعوب المكافحةضد الاستعمار والاستغلال والتخلف .

سوف تذهب الحكومات والحكام ، وسوف يبقى لبنان

عروبيا ، ديمقراطيا ، حرا الى الابد .

اللهم احم الديمقراطية من اصدقائها (٤)

عندما تقوم الحكومة بأي اجراء معاد للحريات تسارع الى تغطية سمعتها ورصيدها «الديمقراطيين» .

فبإسم الحرية ، تجري الانتهاكات اليومية للحرية ، وباسم الحفاظ على النظام الديمقراطي تمارس الاساءات المستمرة للديمقراطية . وكأنه يحق للذين تمسحوا بقيم الديمقراطية زمنا، ان يسيئوا اليها وأن ينتهكوا مبادئها وأسسها .

ولقد بات من الواجب ان تكشف هذه اللعبة ، وأن يفضح عملية التزوير هذه للحقائق والتاريخ .

فالحقائق تقول ان راية الحرية ارتفعت مرة اخرى في لبنان ليس نتيجة نضال الحكومة الحالية ، ونضال رئيسها ، وانما نتيجة النضال البطولي الذي خاضته الحركة الوطنية المتلاحمة مع حركة المقاومة الفلسطينية في معارك نيسان وتشرين وآذار .

لقد لبث الاستاذ صائب سلام يقدم المذكرات ويلقي الخطب ويمارس الحرتقات السياسية لسنوات طويلة فلم يؤثر ذلك على سياسة التضييق على الحريات في العهود الماضية . ولم تسقط هذه السياسة سقوطا نهائيا الا عندما تصدى لها التقدميون والديمقراطيون الحقيقيون ، فحدث «الانقلاب الابيض» وفتحت طريق السراي مرة اخرى امام الاستاذ سلام . فهل كان امينا لاهداف الانتفاضة الديمقراطية التي حملته الى الحكم ، وقذفت بخصومه الالداء الى خارج البلاد واما الى خارج مؤسسات الخدمة

---

٤ — ١٥ اذار ١٩٧٢ .

العامـــة ؟

الحقائق تدل على ان التاريخ يكاد يكرر نفسه ، وان ما كان اللبنانيون يشكون منه في الماضي ، باتوا يتعرضون لـه اليوم ، ولمثله في المستقبل ، على نحو قد يدفع بهم الى الترحم علــى الماضي .

فلقد أعيدت القيود على حرية ابداء الراي التي هي في صلب المبادىء الديمقراطية . الصحـــف تعرضت ولا تزال تتعـــرض للمحاكمات المستمرة ، ولاسباب تدل على نية في التحرش وفي «تخويف» الصحافة اللبنانية التي لم تتعود الترويض ، ولم تستكن لارادة متسلط . والمراقبة على التلفزيون أعيدت كما كان الامر في السابق ، حتى بات أقطاب النظام نفسهم يمنعون من الظهور فيه. وأعيدت كذلك المراقبة على الصحف الاجنبية بشكل يدل علـــى استخفاف بعقول اللبنانيين ومستوى نضجهم . وغرفة التجسس على التلفون ، أعيد تشغيلها من جديد ، كما أكد احد نواب حزب الكتائب نفسه .

والمدارس والجامعات باتت هدفا مستمرا لغارات رجـــال السلطة . فطرد الطلاب اصبح الامر اليومـــي لوزارة التربية ، وتحويل المعاهد الى ثكنات اصبح طريقة جديدة في التعامل مـــع الطلاب وفي اجهاض تحركاتهم الطلابية السلمية .

ان هذا السجل الحافل بالاجراءات المعادية للديمقراطية قـــد جاء يتوج بمشروع قانون الاحزاب التعسفي وباعتقال وتوقيـــف المرشحين للانتخابات مثل المناضلين موسى شعيب ومصطفـــى الصيداوي .

ومع ذلك فان في لبنان حكاما ومسؤولين يصرون على انهم يحمون الديمقراطية ويحافظون على الحريات العامة !

اللهم احفظ الديمقراطية من اصدقائها المزعومين .. اما اعداء الديمقراطية فهي كفيلة بهم وشعب لبنان كفيل بهم .